محوٌ بحكم القانون: القمع الطائفي ونضال الشيعة من أجل المساواة في السعودية

مقدمة

في المملكة العربية السعودية، لا يعني الانتماء إلى الأقلية الشيعية مجرد اختلاف ديني، بل غالبًا ما يكون مدخلًا لسلسلة من العوائق والتمييز المؤسسي. وعلى الرغم من أن الشيعة يشكلون ما يقارب 10 إلى 12 بالمئة من السكان[1]، إلا أنهم يُعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية. يُستبعدون من المناصب العامة، ويُهمشون في القطاعات الحيوية، ويُستهدفون بسبب ممارساتهم الدينية.

ورغم أن الحكومة السعودية تروج لصورة إصلاحية في إطار "رؤية 2030"، فإن واقع المجتمعات الشيعية يعكس صورة مغايرة: هدم المساجد في محافظة القطيف، أحكام قضائية تمييزية، ومناهج دراسية تجرّم معتقداتهم.

تتناول هذه الورقة كيف أن هذا التمييز متجذر في المؤسسات والسياسات السعودية، وتسلّط الضوء على خمسة مجالات رئيسة: الإطار القانوني، والتعليم، والفرص الاقتصادية، والتعبير الثقافي والديني، وحقوق الأراضي. وبالاستناد إلى تقارير من منظمات حقوق الإنسان، وهيئات تابعة للأمم المتحدة، ومصادر إقليمية، توثق الورقة التجربة المعيشة للتهميش، وتكشف كيف تتقاطع القوانين والخطابات والسياسات لتقييد حقوق وكرامة المواطنين الشيعة.

ومع تسجيل عام 2024 رقمًا قياسيًا في الإعدامات بلغ 345 حالة[2]، من بينها 50 إعدامًا على خلفية سياسية، طالت 9 منها مواطنين شيعة، تبرز الحاجة الملحة لمعالجة هذه القضية، خاصة في ظل استمرار استهداف عدد كبير من المواطنين الشيعة. ومن خلال تفكيك بنية هذا القمع، تسعى الورقة إلى الإسهام في نقاش أوسع حول المساءلة والعدالة، واستكشاف سبل دعم المجتمع الدولي لجهود تحقيق مساواة حقيقية داخل المملكة.

التمييز القانوني والمؤسسي

يستبعد الإطار القانوني والمؤسسي في السعودية الأقلية الشيعية بشكل منهجي، من خلال آليات هيكلية وأخرى تقديرية. ينص نظام الحكم الأساسي الصادر عام 1992، والذي يُعد بمثابة الدستور الفعلي، على أن الإسلام هو دين الدولة، ويجعل من القرآن والسنة بتفسير المدرسة الحنبلية من الفقه السني — المصدر الأساسي للتشريع. ولا يحتوي على أي مادة تكفل حرية الدين أو المعتقد[3]. ويُعد التحول من الإسلام جريمة يعاقب عليها بالإعدام، رغم أن تنفيذ أحكام الإعدام في قضايا الردة لم يُسجَّل في السنوات الأخيرة.

---

[1] اللجنة الأميركية للحرية الدينية الدولية. التقرير السنوي لعام 2025، ص. 37.
https://www.uscirf.gov/sites/default/files/2025-03/2025%20USCIRF%20Annual%20Report.pdf (تم الدخول في 12 مايو 2025).

[2] المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان (ESOHR). 100 حالة إعدام منذ بداية عام 2025: السعودية تقتل شخصًا تقريبًا كل يوم. https://www.esohr.org/ar/100-%25D8%25A5%25D8%25B9%25D8%25AF%25D8%25A7%25D9%2585-%25D9%2585%25D9%2586%25D8%25B0-%25D8%25A8%25D8%25AF%25D8%25A7%25D9%258A%25D8%25A9-2025-%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25B3%25D8%25B9%25D9%2588%25D8%25AF%25D9%258A%25D8%25A9-%25D8%25AA%25D9%2582%25D8%25AA%25D9%2584-%25D8%25B4%25D8%25AE%25D8%25B5%25D8%25A7-%25D9%2583/&sa=D&source=docs&ust=1748866224489662&usg=AOvVaw0JWLgxbReTCOXV7L-RBV6L 2025. (تم الدخول في 2 يونيو 2025).

[3] وزارة الخارجية الأميركية. تقرير 2022 عن الحرية الدينية الدولية: السعودية – القسم الثاني.
https://www.state.gov/reports/2022-report-on-international-religious-freedom/saudi-arabia/ (تم الدخول في 12 مايو 2025)

ويزيد من تفاقم الوضع غياب قانون عقوبات مُقنن. حيث يتمتع القضاة بسلطة تقديرية واسعة لتصنيف الأفعال كجرائم، استنادًا إلى تفسيراتهم للشريعة، خصوصًا في قضايا "التعزير". هذا الغموض القانوني يفتح الباب أمام أحكام تعسفية ومتفاوتة، غالبًا ما تتأثر بالتحيّز الطائفي[4]. ويُهيمن على القضاء طيف سني واحد. ووفقًا لتقارير، لم يُعيَّن أي مواطن شيعي كقاضٍ أو وكيل نيابة في المحاكم الجنائية حتى عام 2017، كما أن التعليم القانوني محصور في المذاهب السنية الأربعة، مما يُكرّس الإقصاء بشكل أعمق[5]. وتشير شهادات متعددة إلى أن شهادة الشيعة في القضايا الجنائية كثيرًا ما تُستبعد لصالح الشهود السنة[6].

ويُستخدم قانونان بشكل خاص لقمع التعبير الشيعي: قانون مكافحة الإرهاب لعام 2017 وقانون مكافحة الجرائم الإلكترونية. فكلاهما يربط بين الممارسات الدينية السلمية و"تهديد الوحدة الوطنية". وقد استخدمت هذه الصياغات الفضفاضة لمحاكمة رجال دين ونشطاء شيعة على خلفية خطب أو تغريدات أو تجمعات وُصفت بأنها "طائفية" أو "مُخلة بالنظام العام"[7].

ومن أبرز الأمثلة قضية الشيخ محمد الحبيب، وهو رجل دين شيعي حُكم عليه بالسجن 12 عامًا بتهم "الطائفية" و"التحريض على الشغب" بسبب خطبٍ انتقد فيها الطائفية التي تروج لها الدولة في المناهج التعليمية. وقد تم تأييد الحكم في الاستئناف، في حين اعتبر فريق الأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي أن اعتقاله تمييزي ويتعارض مع القانون الدولي[8].

تُعد عقوبة الإعدام انتهاكًا جسيمًا للحق في الحياة. فهي عقوبة لا رجعة فيها، وغالبًا ما تُطبق بشكل تمييزي، وفي السعودية تستهدف بشكل غير متناسب الفئات المهمشة، وعلى وجه الخصوص الأقلية الشيعية.

من بين الـ345 شخصًا الذين نُفذت بحقهم الإعدامات خلال عام 2024، أُدين عدد كبير من المواطنين الشيعة بعد محاكمات افتقرت بشكل صارخ إلى معايير العدالة والإجراءات القانونية الواجبة. واستندت هذه الإدانات، في كثير من الحالات، إلى اعترافات انتُزعت تحت التعذيب أو عبر ممارسات لا إنسانية أخرى.

ومن بين القضايا الأحدث والأكثر إثارة للقلق، إعدام شقيقين شيعيين من المنطقة الشرقية على خلفية تهم ذات طابع سياسي. وتعكس محاكمتهما، كما هو الحال في حالات مشابهة، نمطًا من إساءة استخدام القضاء لقمع المعارضة ومعاقبة الأفراد على أساس هويتهم الطائفية.

وتُبرز هذه الإعدامات كيف أن عقوبة الإعدام في السعودية ليست مجرد أداة قانونية، بل وسيلة تُستخدم لترهيب المجتمع وترسيخ السيطرة الطائفية.

القمع الديني والثقافي

[4] هيومن رايتس ووتش. السعودية: قانون العقوبات المرتقب يجب أن يحمي الحقوق. 29 أبريل 2022.
https://www.hrw.org/ar/news/2022/04/29/saudi-arabia-forthcoming-penal-code-should-protect-rights (تم الدخول في 2 يونيو 2025).
[5] مجموعة مينا لحقوق الإنسان. تقرير بديل مقدم إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري: السعودية. 2024، ص. 6. https://menarights.org/ar/documents/altmyyz-dd-alaqlyat-fy-almmlkt-alrbyt-alswdyt-tqryr-aly-ljnt-alqda-ly-altmyyz-alnsry&sa=D&source=docs&ust=1748872909743349&usg=AOvVaw3JzdirByUlACi4rq8UMwfC(تم الدخول في 2 يونيو 2025).
[6] المصدر نفسه.
[7] المصدر نفسه ص. 15-16.
[8] المصدر نفسه ص. 5-6.

تواصل الحكومة السعودية فرض قيود ممنهجة على التعبير الديني والثقافي للطائفة الشيعية. ومن أبرز تجليات هذا القمع، الحظر المفروض على بناء المساجد الشيعية خارج المنطقة الشرقية، وهو ما أدى إلى حرمان الآلاف من الشيعة في مناطق أخرى من أماكن عبادة معترف بها[9].

حتى في المناطق ذات الكثافة السكانية الشيعية، مثل محافظة القطيف، تعرضت مواقع دينية للهدم أو التشويه، غالبًا بذريعة مشاريع "تطوير حضري". ففي عام 2022، وثّقت تقارير هدم عدد من المساجد في القطيف، وخصوصًا في مدينة العوامية، إلى جانب اعتقال مصلّين خلال تجمعات سلمية[10]. وتُفاقم هذه الإجراءات شعور الشيعة بالعزلة وانعدام الأمان.

ويتكوّن مجلس هيئة كبار العلماء، وهو أعلى مرجعية دينية في المملكة، من رجال دين سنّة فقط، غالبيتهم من أتباع المذهب الحنبلي، دون أي تمثيل للطائفة الشيعية[11]. وقد أصدر بعض هؤلاء العلماء، المعيّنين من قبل الدولة، فتاوى طائفية بشكل متكرر، نعتوا فيها المسلمين الشيعة بأوصاف مثل "المشركين" و"الرافضة" و"إخوة الشيطان"[12]. وهذه المصطلحات لا تقتصر على الخطاب الديني، بل تُستخدم لتبرير الإقصاء والتمييز على المستويين القانوني والاجتماعي.

الشعائر الدينية التي تُعد جزءًا من الهوية الشيعية، مثل إحياء ذكرى عاشوراء، يتم التسامح معها في مناطق معينة كمدينة القطيف، بينما تُقمع في مناطق أخرى. ففي الأحساء والخبر، أدى تنظيم تجمعات للصلاة أو إحياء عاشوراء إلى السجن والجلد[13]. كما يُخضع الحجاج الشيعة المسافرون إلى مكة أو المدينة للمراقبة، وغالبًا ما تصادر قوات الأمن الكتب والمطبوعات الدينية الشيعية[14].

وتلعب مؤسسات الدولة، مثل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ووزارة الداخلية، دورًا محوريًا في فرض هذه القيود. فبينما تواصل الهيئة مراقبة النشاط الديني الشيعي والإبلاغ عنه، تحتفظ وزارة الداخلية بسلطة اتخاذ القرارات الأساسية المتعلقة بالشؤون الدينية، بما في ذلك منع بناء مواقع دينية شيعية واعتقال النشطاء من أبناء الطائفة[15].

التعليم وبناء الهوية الأيديولوجية

لطالما شكّل النظام التعليمي في السعودية أداة محورية في ترسيخ الخطابات الطائفية. فقد دأبت المناهج الدراسية في المراحل الابتدائية والثانوية على تصوير المسلمين الشيعة والصوفيين باعتبارهم مبتدعين ومشركين، وغالبًا ما تم إدراجهم ضمن قوائم المعتقدات "المنحرفة" أو"الضالة"، إلى جانب الجماعات غير المسلمة. وقد ساهمت هذه التصويرات في ترسيخ تصور لهوية

[9] مجموعة حقوق الأقليات. ما زالوا غير مرئيين: وصم الشيعة والأقليات الدينية الأخرى في السعودية. 2023، الصفحات 6–8.
https://minorityrights.org/app/uploads/2023/12/mrg-brief-saudi-nov15-v1.pdf (تم الدخول في 12 مايو 2025).

[10] وكالة مهر للأنباء. "السعودية تهدم مسجدًا شيعيًا في القطيف." وكالة مهر، 2022.
https://ar.mehrnews.com/news/1913919/%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25B3%25D8%25B9%25D9%2588%25D8%25AF%25D9%258A%25D8%25A9-%25D8%25AA%25D9%2587%25D8%25AF%25D9%2585-%25D9%2585%25D8%25B3%25D8%25AC%25D8%25AF%25D8%25A7-%25D8%25B4%25D9%258A%25D8%25B9%25D9%258A%25D8%25A7-%25D8%25A2%25D8%25AE%25D8%25B1-%25D9%2581%25D9%258A-%25D9%2585%25D8%25AF%25D9%258A%25D9%2586%25D8%25A9-%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2582%25D8%25B7%25D9%258A%25D9%2581&sa=D&source=docs&ust=1748871138967627&usg=AOvVaw12q6MIgKNgr0ROo4Z7MxF5(تم الدخول في 2 يونيو 2025).

[11] وزارة الخارجية الأميركية, 2022 – القسم الثاني.

[12] هيومن رايتس ووتش. "هم ليسوا إخواننا": خطاب الكراهية من قبل المسؤولين السعوديين. سبتمبر 2017، ص. 33.
https://www.hrw.org/ar/report/2017/09/26/309427(تم الدخول في 13 مايو 2025).

[13] مجموعة حقوق الأقليات. ما زالوا غير مرئيين ص. 6-7.

[14] المصدر نفسه.

[15] المصدر نفسه.

وطنية تُقصي الطائفة الشيعية، وتُقدّم ممارساتها الدينية مثل زيارة الأضرحة أو الاحتفال بالمناسبات الدينية كتهديد ديني واجتماعي[16].

وعلى الرغم من تعهد الحكومة السعودية، تحت ضغط دولي، بإجراء إصلاحات على المناهج، إلا أن التقدّم في هذا المجال ظل جزئيًا ومتفاوتًا. مراجعات أجرتها منظمات حقوقية وهيئات رقابية مستقلة على التعليم أظهرت استمرار وجود محتوى تحريضي، بما في ذلك إشارات تصف العقائد الشيعية بـ"الشرك"، أو تدينها باعتبارها بدعًا تستحق العقاب الإلهي. وفي بعض الكتب، لا تزال تُستخدم عبارات تفيد بأن من يتّبع هذه المعتقدات سيكون مصيره النار[17].

هذه الانحيازات لا تقتصر على التعليم العام، بل تمتد إلى التعليم العالي. فلا يزال الأكاديميون الشيعة ممثلين تمثيلًا محدودًا جدًا في الجامعات، خصوصًا في المناصب العليا. ففي مناطق مثل الأحساء، حيث يُشكّل الشيعة نسبة سكانية كبيرة، لا تتجاوز نسبتهم بين أعضاء هيئة التدريس الجامعي 5%[18]. في الوقت نفسه، أصبحت الأطروحات الجامعية التي تهاجم العقيدة الشيعية أمرًا مألوفًا؛ ففي جامعة المدينة الإسلامية، تحمل بعض رسائل الماجستير والدكتوراه عناوين مثل: "دعاة الرافضة عبر القنوات الفضائية" أو "السيف البتار في أعناق الكفار الرافضة"، ما يُكرّس خطابًا يَعتبر التشيّع تهديدًا للإسلام والوحدة الوطنية[19].

كما لا تعترف الحكومة رسميًا بالحوزات والمدارس الدينية الشيعية، رغم وجودها في المنطقة الشرقية. شهاداتها غير معترف بها في التوظيف الحكومي، وخريجوها محرومون من تدريس الدين في المدارس الحكومية أو الالتحاق بالمؤسسات الدينية الرسمية[20]. ويُساهم هذا الإنكار المؤسسي في إقصاء الفكر الشيعي من الفضاء العام، ويُضيّق أمام الطلاب الشيعة سُبل التعبير عن هويتهم ضمن النظام التعليمي الرسمي.

هذه الحواجز الهيكلية لا تعكس التحيز المجتمعي فحسب، بل تُعيد إنتاجه. فمن خلال المناهج الدراسية، والتمييز الأكاديمي، والإقصاء الديني، يُكرّس النظام التعليمي السعودي نظامًا طائفيًا يُهمّش الطائفة الشيعية على كافة المستويات.

التمييز الاقتصادي والوظيفي

تواجه المجتمعات الشيعية في السعودية تهميشًا اقتصاديًا ممنهجًا، لا سيما في مناطق مثل القطيف والأحساء، حيث يشكّل الشيعة نسبة سكانية بارزة. وتبقى هذه المناطق أقل تطورًا مقارنة بالمناطق ذات الأغلبية السنية مثل نجد والحجاز، سواء من حيث المرافق الصحية أو الجامعات أو مشاريع البنية التحتية، رغم تقارب الكثافة السكانية[21].

ويمتد التمييز ليشمل قطاعات التوظيف في القطاعين العام والخاص. كثير من المتقدمين الشيعة يُرفضون من التوظيف أو الترقية بمجرد الكشف عن هويتهم المذهبية أو منطقة منشئهم. هذا الإقصاء يبدو أوضح في المؤسسات الحساسة أو ذات التأثير، مثل الجيش، القضاء، قطاع النفط، ووزارة الداخلية، حيث يُسجّل تمثيل الشيعة غيابًا شبه تام. فعلى سبيل المثال،

[16] المصدر نفسه.
[17] اللجنة الأميركية للحرية الدينية الدولية. التقرير السنوي لعام 2025، ص. 37.
[18] مجموعة حقوق الأقليات. ما زالوا غير مرئيين: ص..8
[19] المصدر نفسه.
[20] المصدر نفسه.
[21] مجموعة حقوق الأقليات. ما زالوا غير مرئيين: ص7.- .8

في الأحساء، وحتى عام 2013، لم يكن من بين 200 مدرسة للبنين سوى 15 مديرًا شيعيًا، ولم تكن أي من مدارس البنات الـ200 تُدار من قبل شيعيات[22].

حتى في حال توظيفهم، غالبًا ما يواجه المهنيون الشيعة سقفًا زجاجيًا يمنعهم من التقدّم، إذ تُمنح الامتيازات والترقيات لزملائهم السنّة بغض النظر عن الكفاءة. ويُسهم هذا النظام في إقصاء الشيعة من مواقع اتخاذ القرار، ما يكرّس دورة من التهميش والاستبعاد[23].

ويزيد من تعقيد هذا التهميش فتاوى صادرة عن رجال دين وهابيين مؤثرين تحضّ على مقاطعة الشيعة في التبادل التجاري والتفاعل الاجتماعي. من أبرز الأمثلة على ذلك، فتوى شهيرة للشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن جبرين، دعا فيها أتباعه إلى الامتناع عن التعامل التجاري مع الشيعة، وعدم تحيتهم، وعدم إظهار الاحترام في مناسباتهم الدينية[24].

السياسات العمرانية وسياسة الأراضي

في المناطق ذات الغالبية الشيعية مثل القطيف والأحساء، لطالما استُخدمت السياسات العمرانية وسياسات توزيع الأراضي كأدوات للسيطرة الحكومية والإقصاء الطائفي. فبدلًا من الاستجابة للاحتياجات الأساسية في البنية التحتية، عمدت السلطات السعودية إلى تنفيذ سياسات تُفاقم حالة التهميش وتؤدي إلى تهجير السكان تحت ذرائع التخطيط الحضري أو مقتضيات الأمن. وقد أصبح هدم المنازل والمواقع الدينية لا سيما المساجد والمراكز المجتمعية سمة بارزة لهذه الاستراتيجية القمعية. ففي عام 2022، أقدمت السلطات على هدم مسجد شيعي في محافظة القطيف، مما أثار انتقادات من منظمات حقوقية اعتبرت الخطوة محاولة ممنهجة لمحو الهوية الدينية والثقافية[25].

ولا تُعد هذه الإزالات أحداثًا فردية، إذ تشير التقارير إلى تصاعد وتيرتها خلال السنوات الأخيرة، وغالبًا ما تُنفذ دون إشعار كافٍ أو تعويض مناسب. ويصف السكان المحليون، خصوصًا في القطيف، هذه الممارسات بأنها عقاب جماعي على التعبير السياسي أو لمجرد الوجود في منطقة تُعتبر غير موالية للدولة المركزية. وكنتيجة لذلك، يُحرم الأهالي من ممتلكاتهم، كما يُجردون من جذورهم التاريخية والدينية[26].

إلى جانب الهدم المباشر، تفرض الدولة السعودية قيودًا صارمة على بناء المساجد الشيعية أو ترميمها خارج المنطقة الشرقية. ففي الوقت الذي تحظى فيه المساجد السنية بدعم مالي وإداري من الجهات الرسمية، تواجه المجتمعات الشيعية عراقيل متكررة، حيث تُرفض طلبات التراخيص أو تؤجل أو تُهمل دون مبرر. وفي مدن كبرى مثل الرياض، التي يقطنها الآلاف من المواطنين الشيعة، لا تزال السلطات ترفض منح تصاريح لبناء مساجد، ما يضطر الأهالي إلى أداء شعائرهم الدينية في أماكن خاصة، معرضين بذلك لخطر المداهمة أو الاعتقال[27].

كذلك تُكرّس سياسات التخطيط العمراني الفصل المكاني، حيث تُوجّه الاستثمارات في البنية التحتية إلى المناطق ذات الغالبية السنية، مثل نجد وغرب الحجاز، بينما تبقى الأحياء الشيعية في حالة من الإهمال الظاهر، تفتقر إلى المستشفيات والمدارس

---

[22] المصدر نفسه.
[23] المصدر نفسه.
[24] المصدر نفسه.
[25] وكالة مهر للأنباء.
[26] قناة برس تي في. "المسؤولون السعوديون يشنّون حملة هدم جماعية للمنازل في القطيف ذات الغالبية الشيعية: منظمة حقوقية." برس تي في، 25 أكتوبر 2022. https://www.presstv.ir/Detail/2022/10/25/691569/ (تم الدخول في 13 مايو 2025).
[27] مجموعة حقوق الأقليات. ما زالوا غير مرئيين: ص7.- 8.

وحتى صيانة الطرق الأساسية. وتشير شهادات المجتمع المحلي إلى أن المشاريع التي تُعلن في المناطق الشيعية غالبًا ما تكون شكلية أو ضعيفة التنفيذ، وتُستخدم كأدوات ترويجية بدلاً من أن تمثل استثمارًا حقيقيًا في العدالة والمساواة[28].

وترتبط هذه الممارسات بنهج أوسع تتبناه الدولة في تأمين السيطرة الأمنية والإقصاء الطائفي. فمن خلال حرمان المجتمعات الشيعية بشكل منهجي من الحق في الوجود المكاني سواء عبر هدم المساكن أو التضييق على الشعائر الدينية أو الإهمال العمراني—تُقوّض الدولة السعودية تماسك هذه المجتمعات، وتضعف صوتها السياسي، وتحدّ من فرصها في التنمية الاقتصادية. وتشكل هذه السياسات انتهاكاً واضحاً للحق في السكن اللائق، وحرية الدين، وحق التعبير الثقافي.

الاستجابة الدولية والإفلات من العقاب

رغم الإدانات المتكررة من قبل هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية، لا تزال الاستجابة الدولية للتمييز الممنهج ضد المسلمين الشيعة في المملكة العربية السعودية ضعيفة التأثير. فقد أصدر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة عدة آراء تنتقد سجن رجال دين ونشطاء شيعة، مثل الشيخ محمد بن حسن الحبيب، واعتبرت تلك الإجراءات انتهاكًا للقانون الدولي بسبب طابعها القائم على التمييز الديني و حرمان المتهمين من ضمانات المحاكمة العادلة. ومع ذلك، لم تؤدِّ هذه النتائج إلى أي إجراءات ملموسة، حيث دأبت السلطات السعودية على تجاهل دعوات المساءلة والإفراج عن المعتقلين. ويُبرز غياب آليات التنفيذ حدود القانون الدولي عندما يواجه دولة ترفض التعاون[29].

وقد ساهمت المصالح الاستراتيجية للدول الغربية ذات النفوذ في تحصين السعودية من المساءلة. فالولايات المتحدة وشركاؤها الأوروبيون الرئيسون يواصلون توريد الأسلحة والحفاظ على علاقات عسكرية وطاقوية واستثمارية وثيقة مع المملكة، متجاهلين في كثير من الأحيان الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ففي عام 2022، وعلى الرغم من تسجيل عدد قياسي من الإعدامات استهدفت نسبة كبيرة منها مواطنين شيعة—جدّد وزير الخارجية الأميركي تصنيف السعودية كـ"دولة مثيرة للقلق بشكل خاص" بموجب قانون الحريات الدينية الدولي، لكنه في الوقت نفسه منحها إعفاءً من العقوبات بدعوى المصلحة الوطنية[30].

تعكس هذه التناقضات واقعًا تُغلّب فيه المصالح الاقتصادية والجيوسياسية على الاعتبارات الحقوقية. وقد استُخدمت "رؤية 2030" خطة التحديث التي يتبناها ولي العهد محمد بن سلمان كأداة للقوة الناعمة بهدف إعادة تشكيل صورة المملكة عالميًا. ورغم ما تعد به من تسامح وشمولية، إلا أن الأدلة على أي تحول بنيوي تظل ضئيلة. بالنسبة للمواطنين الشيعة، تبقى هذه الرؤية أقرب إلى الطموح النظري، في ظل استمرار الإقصاء من المؤسسات الحكومية، واستمرار التمييز القانوني، والتضييق على ممارسة الشعائر الدينية[31].

كما أصبحت الفعاليات الرياضية الكبرى والشراكات الدولية وسيلة أخرى لتحسين الصورة. وقد شكّل فوز المملكة بتنظيم كأس العالم لكرة القدم لعام 2034، إلى جانب توسّع استثماراتها في الأسواق الغربية، غطاءً لتبييض سجلها الحقوقي. ووفقًا لمنظمة

[28]منظمة أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHRB). التمييز الممنهج والقمع الديني: نضال الشيعة من أجل المساواة في السعودية. فبراير 2025. https://www.adhrb.org/ar/?p=10162(تم الدخول في 13 مايو 2025).

[29]مجموعة مينا لحقوق الإنسان. تقرير بديل مقدم إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري. ص. 11-12.

[30]وزارة الخارجية الأميركية. 2022 – القسم الثاني

[31]كاروسو، أليساندرا. "السعودية لا تزال تعامل الشيعة كمواطنين من الدرجة الثانية." مجلة فورين بوليسي، 11 مايو 2021. https://foreignpolicy.com/2021/05/11/mohammed-bin-salman-mbs-saudi-arabia-still-treats-shiites-second-class-citizens (تم الدخول في 13 مايو 2025).

"أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين"، فإن هذه المبادرات تُقدَّم كدليل تقدّم ظاهري، بينما تُخفي الانتهاكات المستمرة على الأرض[32].

ما لم تُطابق الحكومات الأجنبية والهيئات متعددة الأطراف والجهات الفاعلة الخاصة بين أقوالها وممارساتها، ستواصل السلطات السعودية سياساتها القمعية بلا رادع. إن المطلوب ليس مجرد إدانات لفظية، بل ضغوط فعلية: تعليق المساعدات العسكرية، تشديد الرقابة على الشراكات الاقتصادية، والإصرار على الشفافية والمشاركة الحقيقية في جميع الإصلاحات التي تقودها الدولة.

الخاتمة

إن التمييز الممنهج الذي يواجهه المواطنون الشيعة في السعودية ليس عرضيًا ولا خفيًا. بل هو متجذر في القوانين، ومُشرعن من قبل مؤسسات الدولة، ومدعوم ببنى أيديولوجية واقتصادية وجيوسياسية. فمن الإطار القانوني الإقصائي، والمناهج التعليمية المنحازة، إلى العقبات أمام التوظيف وتجريد الأسر من أراضيها، يواجه المواطن الشيعي بنية متشابكة من التهميش تُقصيه عن المشاركة الكاملة في المجتمع. ولا تشير رؤية 2030 إلى أي انعطاف جدي في هذا المسار، بل إن مظاهر القمع استمرت، وفي بعض الحالات تفاقمت تحت ستار التحديث.

وما يتضح من هذا الواقع هو نموذج للحكم ينتقي الإصلاحات التي تخدم استمرارية السيطرة السلطوية. هذه الازدواجية ليست خافية على المراقبين الدوليين، ومع ذلك تظل الإجراءات الفعلية نادرة. لا تزال الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية تُعلي من شأن المصالح الدبلوماسية والتجارية على حساب حقوق المواطنين السعوديين، مما يرسّخ أدوات القمع بالصمت، وصفقات التسلح، والتحالفات العالمية.

وفي وقت تجاوز فيه عدد من تم تنفيذ أحكام الإعدام بحقهم المئة خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2025، فإن المخاطر بلغت ذروتها[33]. وعلى المؤسسات الحقوقية، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والحكومات الديمقراطية أن تُدرك أن الإفلات من العقاب في قضايا الاضطهاد الديني لا تحميه السياسات الداخلية فحسب، بل يُعزّزه أيضاً تواطؤ المجتمع الدولي.

إن التصدي لهذه الأزمة يتطلب ما هو أبعد من الشجب الرمزي. بل يستلزم ضغطًا مستدامًا، وتعاطيًا مشروطًا، ودعمًا لآليات رقابة مستقلة. وقبل كل شيء، يتطلب التزامًا مبدئيًا بضمان أن يتمتع جميع المواطنين السعوديين بغض النظر عن انتمائهم المذهبي بحقوقهم في العبادة، والتعبير، والعمل، والحياة بكرامة.

[32] منظمة أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHRB). غير متساوين أمام القانون: كيف تنفذ السعودية أحكام الإعدام بحق الأجانب في صمت. مايو 2025. https://www.adhrb.org/ar/?p%3D10310&sa=D&source=docs&ust=1748869363250760&usg=AOvVaw2NF1hNo0NpJhbFoMCz9zH4 (تم الدخول في 13 مايو 2025).

[33] المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان (ESOHR). 100 حالة إعدام منذ بداية عام 2025: السعودية تقتل شخصًا تقريبًا كل يوم..2025. https://www.esohr.org/ar/100-%25D8%25A5%25D8%25B9%25D8%25AF%25D8%25A7%25D9%2585-%25D9%2585%25D9%2586%25D8%25B0-%25D8%25A8%25D8%25AF%25D8%25A7%25D9%258A%25D8%25A9-2025-%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25B3%25D8%25B9%25D9%2588%25D8%25AF%25D9%258A%25D8%25A9-%25D8%25AA%25D9%2582%25D8%25AA%25D9%2584-%25D8%25B4%25D8%25AE%25D8%25B5%25D8%25A7-%25D9%2583/&sa=D&source=docs&ust=1748873141447976&usg=AOvVaw1a_cAZY7Zu0NdzwtU1jBdK/ (تم الدخول في 13 مايو 2025).

قائمة المراجع

منظمة أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHRB). التمييز الممنهج والقمع الديني: نضال الشيعة من أجل المساواة في السعودية. فبراير 2025
https://www.adhrb.org/ar/?p=10162 (تم الدخول في 2 يونيو 2025).

منظمة أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHRB). غير متساوين أمام القانون: كيف تنفذ السعودية أحكام الإعدام بحق الأجانب في صمت. مايو 2025.
https://www.adhrb.org/ar/?p=10310(تم الدخول في 2 يونيو 2025).

كاروسو، أليساندرا. "السعودية لا تزال تعامل الشيعة كمواطنين من الدرجة الثانية." مجلة فورين بوليسي، 11 مايو 2021.
https://foreignpolicy.com/2021/05/11/mohammed-bin-salman-mbs-saudi-arabia-still-treats-shiites-second-class-citizens (تم الدخول في 13 مايو 2025).

المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان (.(100ESOHR حالة إعدام منذ بداية عام 2025: السعودية تقتل شخصًا تقريبًا كل يوم..2025

https://www.esohr.org/ar/100-%25D8%25A5%25D8%25B9%25D8%25AF%25D8%25A7%25D9%2585-%25D9%2585%25D9%2586%25D8%25B0-%25D8%25A8%25D8%25AF%25D8%25A7%25D9%258A%25D8%25A9-2025-%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25B3%25D8%25B9%25D9%2588%25D8%25AF%25D9%258A%25D8%25A9-%25D8%25AA%25D9%2582%25D8%25AA%25D9%2584-%25D8%25B4%25D8%25AE%25D8%25B5%25D8%25A7-%25D9%2583/&sa=D&source=docs&ust=1748866224489662&usg=AOvVaw0JWLgxbReTCOXV7L-RBV6L) تم الدخول في 2 يونيو.(2025

المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان (ESOHR). سجل دموي تاريخي: 100 حالة إعدام منذ بداية عام 2025. 2025.

https://www.esohr.org/ar/100-%D8%A5%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%85-%D9%85%D9%86%D8%B0-%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%8A%D8%A9-2025-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-

%D8%AA%D9%82%D8%AA%D9%84-%D8%B4%D8%AE%D8%B5%D8%A7-%D9%83/(تم الدخول في 2 يونيو 2025).

هيومن رايتس ووتش. "هم ليسوا إخواننا": خطاب الكراهية من قبل المسؤولين السعوديين. سبتمبر 2017، ص. 33. https://www.hrw.org/ar/report/2017/09/26/309427 (تم الدخول في 2 يونيو 2025).

هيومن رايتس ووتش. السعودية: قانون العقوبات المرتقب يجب أن يحمي الحقوق. 29 أبريل 2022.

https://www.hrw.org/ar/news/2022/04/29/saudi-arabia-forthcoming-penal-code-should-protect-rights(تم الدخول في 2 يونيو 2025).

وكالة مهر للأنباء. "السعودية تهدم مسجدًا شيعيًا في القطيف." وكالة مهر، 2022. https://ar.mehrnews.com/news/1913919/%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25B3%25D8%25B9%25D9%2588%25D8%25AF%25D9%258A%25D8%25A9-%25D8%25AA%25D9%2587%25D8%25AF%25D9%2585-%25D9%2585%25D8%25B3%25D8%25AC%25D8%25AF%25D8%25A7-%25D8%25B4%25D9%258A%25D8%25B9%25D9%258A%25D8%25A7-%25D8%25A2%25D8%25AE%25D8%25B1-%25D9%2581%25D9%258A-%25D9%2585%25D8%25AF%25D9%258A%25D9%2586%25D8%25A9-%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2582%25D8%25B7%25D9%258A%25D9%2581&sa=D&source=docs&ust=1748871138967627&usg=AOvVaw12q6MIgKNgr0ROo4Z7MxF5 (تم الدخول في 13 مايو 2025).

مجموعة مينا لحقوق الإنسان. تقرير بديل مقدم إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري: السعودية. 2024، ص. 6. https://menarights.org/ar/documents/altmyyz-dd-alaqlyat-fy-almmlkt-alrbyt-alswdyt-tqryr-aly-ljnt-alqda-ly-altmyyz-alnsry&sa=D&source=docs&ust=1748872909743349&usg=AOvVaw3JzdirByUlACi4rq8UMwfC (تم الدخول في 2 يونيو 2025).

مجموعة حقوق الأقليات. ما زالوا غير مرئيين: وصم الشيعة والأقليات الدينية الأخرى في السعودية. 2023، الصفحات 6–8.

https://minorityrights.org/app/uploads/2023/12/mrg-brief-saudi-nov15-v1.pdf (تم الدخول في 13 مايو 2025).

قناة برس تي في. "المسؤولون السعوديون يشنّون حملة هدم جماعية للمنازل في القطيف ذات الغالبية الشيعية: منظمة حقوقية." برس تي في، 25 أكتوبر 2022.
https://www.presstv.ir/Detail/2022/10/25/691569/ (تم الدخول في 13 مايو 2025).

اللجنة الأميركية للحرية الدينية الدولية. التقرير السنوي لعام 2025، ص. 37.
https://www.uscirf.gov/sites/default/files/2025-03/2025%20USCIRF%20Annual%20Report.pdf
(تم الدخول في 12 مايو 2025).

وزارة الخارجية الأميركية. تقرير 2022 عن الحرية الدينية الدولية: السعودية – القسم الثاني.
https://www.state.gov/reports/2022-report-on-international-religious-freedom/saudi-arabia/
(تم الدخول في 13 مايو 2025).